من نوع «إطلق وانسَ» («الذكية») وانظمة التوجيه، والاستطلاع، والاتصال، والاستخبارات، وما إليها من نظم انذار مبكر وتشويش، لدى القوات الجوية، والبرية، والبحرية (**المصدر نفسه**، ٢٣/١/١٩٩٠). وفي المقابل، يبدو ان خطة اقتناء غواصتين ألمانيتين من فئة «دولفين» لن تتوقف، نظراً الى تمويلها بواسطة المساعدات الاميركية، حيث أعلنت الحكومة الالمانية الاتحادية موافقتها على انجاز الصفقة، على الرغم من سياستها المعتادة بعدم بيع الاسلحة (وخاصة الهجومية) الى الدول المتنازعة في الشرق الاوسط (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٤/٢/١٩٩٠).

الردود الاسرائيلية

يشير ما سبق الى أخطر ما يواجه القيادة العسكرية الاسرائيلية، اي احتمال الاضطرار الى إلغاء خطة تطوير الجيش حتى العام ٢٠٠٠، وهي الخطة التي كان يفترض الانتهاء من وضعها واقرارها في مطلع السنة الحالية. ويتمثل المغزى الابرز لذلك المصير في ان الخطة العشرية هي بطبيعتها شاملة ومتشعّبة، وإلغاؤها يعني الاضرار بمجموعة اخرى من البرامج والنشاطات. وقد اتضح ذلك حين صرح وزير الدفاع، اسحق رابين، بأن ميزانيته لن تسمح بتطبيق الخطة، وان ذلك سيؤثر، سلباً، في جوانب عدة، ليس اقلّها تخفيض النشاط العلمي (**هآرتس**، ٢٧/١/١٩٩٠). والمفهوم ان ذلك سوف يعرقل انجاز برامج تطوير الذخائر والمعدات والاسلحة العصرية التي كانت ستشكل المجال الاساسي في محاولة «مضاعفة القوة»، لانه يعتمد، اعتماداً رئيساً، على جهود البحث والتطوير العلمي. هذا، وبانتظار قرار رسمي حول مصير خطة التطوير، فان ما لا جدال فيه هو ان من نتائج الانتفاضة انها ضربت خطة عمل الجيش، حسب رأي المعلّق شيف (**المصدر نفسه**، ١٩/١/١٩٩٠).

أمّا عن سبل مواجهة المأزق المالي الشديد، وتحقيق بعض التوفير، من أجل البقاء ضمن حدود الميزانيات المتوقعة، فقد اضطرت قيادة الجيش الاسرائيلي الى التركيز على حل رئيس ـ وإن كان لا يفتح مخرجاً فعلياً ـ هو التوجّه نحو تقليص الكلفة البشرية. في المقام الاول، لقد قرّرت تلك القيادة تخفيض ايام الخدمة الالزامية لأفراد الاحتياط، وتخفيض حجم مساهمتهم في أعمال قمع الانتفاضة، بنسبة ٣٥٠ ألف يوم احتياطي، علماً بأنها عادت ورفعت حجم التقليص الى ٧٠٠ ألف يوم (**عل همشمار**، ١٠/١/١٩٩٠). إلّا ان شيف لاحظ فشل هذه المحاولة، معلّقاً بأن الانتفاضة تمتص ٢,٥ مليون يوم احتياطي، وان لا آفاق لتغيير ذلك، علماً بأن الجيش يحتاج الى تقليص مجموع أيام الاحتياط، ككل، الى ما دون عشرة ملايين (**هآرتس**، ١٩/١/١٩٩٠).

من ناحيته، أكد الوزير رابين ان لا مفرّ من تخفيض القوة البشرية، بما فيها النظامية (الجيش الدائم)، بسبب الضائقة المالية (**المصدر نفسه**، ٢٧/١/١٩٩٠). وبالفعل، تقرر البدء باقالة عدد من الضباط وضباط الصف (**عل همشمار**، ١٠/١/١٩٩٠). فقد أصدر رئيس الاركان، دان شومرون، أمراً بتخفيض قوة الجيش؛ غير انه حذّر من ان احدى عواقب ذلك ستكون تكبّد الخسائر الفادحة في أية حرب مقبلة، بسبب تقلّص عدد، وحجم، الوحدات المقاتلة (**معاريف**، ٢٩/١/١٩٩٠). ويبيّن هذا الرأي حقيقة ان مختلف الحلول المقترحة للخروج من المأزق المالي المتراكم، تحمل في طياتها معضلات وخيمة. وافضل تأكيد لذلك هو التذكير بالفرضيات التي كان يعمل على أساسها الجيش خلال السنوات الاربع الاخيرة، ألا وهي: بقاء القوة الشرائية للميزانية بالعملة المحلية (الشيكل) عند مستواها مع تعويض آثار التضخّم؛ والحصول على تعويض مالي مقابل تقلّب سعر صرف الدولار؛ والحصول على تعويضات كاملة مقابل كلفة قمع الانتفاضة؛ واستمرار المعونة الاميركية دون هبوط (**هآرتس**، ١٠/١/١٩٩٠). وباستثناء البند الاخير، فالواضح ان هذه الفرضيات ليست ثابتة، ولا مضمونة، ممّا يشير الى تنامي، وتعاظم، المأزق في المستقبل المنظور.

القيمة الاستراتيجية لاسرائيل

ان ما يزيد في قلق المسؤولين الاسرائيليين، ويضعف احتمالات ازالة المأزق المالي واعادة الانفاق العسكري وبرامج التطوير الى ما كانت عليه، او كان مخططاً لها حتى العام ٢٠٠٠، هو ادراك آفاق اضمحلال قيمة اسرائيل الاستراتيجية بالنسبة الى حليفها الولايات المتحدة الاميركية. ففي أعقاب التحسّن المتواصل للعلاقات